هذا ما يقوله علماء النفس:

العبث بالعُملة.. ضد الطبيعة السوية

> صارت العملة الورقية اليمنية في الآونة الأخيرة عرضة لعبث العابثين وهواة الشخبطات على أوراقها التي تمثل هوية لليمنيين.
وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن العبث بالعملة في اليمن يأخذ أشكالاً متعددة وطرقاً مختلفة تدل على وجود مشكلة في وعي المواطنين وطريقة تفكيرهم، حيث يقوم البعض بإحراق أجزاء معينة من الأوراق النقدية وتقطيع بعض أجزائها الهامة مثل الرقم ويقوم البعض بالتوقيع والكتابة عليها كمذكرات قصيرة مما يدل على وعي منقوص يحتاج إلى الكثير من العمل، البعض الآخر يستخدمها لتسجيل أرقام تلفونية، وكتابة عبارات غير مناسبة لا يخلو بعضها من الطرافة، كما أن طلبات المنزل تأخذ حيزاً من هذا العبث غير المبرر الذي نناقش أسبابه ومضاره في سياق التحقيق التالي:

تحقيق/مفيد درهم/ تصوير/مروان الدبس

■ توقيعات.. مذكرات قصيرة.. أرقام تلفونية، وعبارات لا تخلو من الطرافة!!

يعتبر طارق الجبري، رئيس مكتب بريد التحرير بأمانة العاصمة، العبث بالعملة أسلوب غير حضاري عانى منه المكتب كثيراً نتيجة رفض البنك المركزي في بعض الأوقات قبول نقوده الممزقة والتي بها شخبطات والتي هي أصلاً معادة من البنك المركزي إلى المكتب على هيئتها التالفة، حتى أن الأخير اضطر في مناسبة من المناسبات إلى صرف هذه المبالغ التالفة .. مشيراً إلى أن غياب الإجراءات الصارمة وقلة الوعي بالحفاظ على العملة هما أبرز أسباب المشكلة.

ويرى المسؤولون في البنك المركزي أن هناك أسباباً كثيرة، ومتعددة للعبث بالعملة، فهناك أشخاص يقومون بالكتابة على الأوراق النقدية، وهناك نوع آخر ليس لهم أسلوب جيد للتعامل مع الأوراق النقدية أثناء عملية البيع والشراء وأمثال ذلك أصحاب محلات المشروبات والعصائر الذين لا تخلو أيديهم من وجود ماء عليها وأوساخ مما يؤدي إلى سرعة تمزقها، أيضا بائعو القات واللحم الذين تصل إلى أيديهم العديد من النقود فيضعونها في جيوبهم بشكل عشوائي، بالإضافة للأسباب السابقة للعبث بالعملة فإن الأسباب النفسية تأخذ قسطاً هاماً منها حسب جابر جهلان- باحث في علم النفس بجامعة صنعاء - الذي يؤكد أن الأشخاص غير المستقرين نفسياً هم الأكثر عبثاً بالعملة التي تقع في أيدهم كونهم ينفسون عن مكبوتات نفوسهم ويمارسون نوعاً من الانتقام غير المبرر تعكسه ظروفهم النفسية حيث يشعرون أنها لن تبقى في أيدهم وستذهب لغيرهم، كما أن سبباً مهماً للعبث وهو شعورهم بضعف قيمة العملة التي تقع في أيديهم، فكلما كانت العملة ذات قوة شرائية كبيرة كان العبث بها قليلا، ويدعو الجهات المعنية إلى دراسة حالات الشخبطة على العملة وتوجيه النشاط الزائد عندما يلجأون إلى هذا السلوك إلى ما يخدم الصالح العام والتركيز على التوعية بالحفاظ على العملة الوطنية كونها الهوية ورأس مال الاقتصاد القوي.

ظواهر ذات مغزى

ويشير الدكتور منصور بن عبدالرحمن بن عسكر - أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - إلى أنها من الظواهر الاجتماعية التي نواجهها في حياتنا اليومية من دون أن نلقي لها بالاً، وهي في الحقيقة قد يكون لها مغزى ودلالات، فقد نجد بعض الأوراق المالية مكتوباً عليها عبارات ترحيبية أو أرقام تلفونات أو كنى الأشخاص أو أشكال ورسومات تعبيرية بغرض حب الظهور، فهي أذن كتابات وأشكال تعبيرية قد تنطق بما خفي من شعور إيجابي أو سلبي لا فائدة من ورائه إلا الكتابة فقط خرجت من صدر شخص مجهول في لحظة زمنية معنية على فئة من الأوراق النقدية.

ويضيف الدكتور بن عسكر أن هناك من يعتبر أن الذين يكتبون على الفئات الورقية من النقود أشخاص مروا في حياتهم الاجتماعية بظروف تنشئة أسرية فيها خلل اجتماعي أو أنهم أشخاص فاشلون في حياتهم العامة وأن أغلبهم من صغار السن والمراهقين بدافع حب إظهار أنفسهم في المجتمع ولو من خلال هذه الأعمال.

نتيجة طبيعية

ويقول الدكتور ياسين الحمادي - أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء -: العبث بالعملة الوطنية نتيجة طبيعية لجهل معظم شرائح المجتمع بأهمية ما تمثله هذه العملة من قيمة شرائية أو معنوية بعكس المجتمعات المتطورة التي حلت مشكلة العبث بالعملة بالفيزا كرت ووسائل الدفع الآلية وبالتالي أصبح هناك نوعان من العبث بالعملة، فالأول عبث بشكل العملة والذي أثر سلباً على صورة المجتمع الحضارية والثاني عبث بقيمة العملة الوطنية وصولاً إلى تدهورها والذي أدى بدوره إلى اختفاء الفئات الصغيرة من العملة وجعلها خارج إطار التداول.

ويعتقد الحمادي أن أسباب العبث بالعملة الوطنية ترجع إلى تصدير بلادنا للنفط فقط وانخفاض قيمة التحويلات الأجنبية للعاملين بالخارج وانخفاض المساعدات من الدول الشقيقة والصديقة وعدم تمكن الدولة من الحصول على القروض وغياب الرؤية الواضحة، وبالتالي تضافرت هذه الأسباب جميعاً لتؤثر على العملة الأجنبية التي تحصل عليها بلادنا وهذا أدى بدوره إلى انخفاض قيمة المعروض من العملة الأجنبية.. في كل أزمة تحدث.. مع زيادة الطلب على هذه العملة والذي يؤدي إلى التضخم ومن ثم انخفاض قيمة العملة المحلية.

إجراءات

وعلى العكس من رفض علي الخولاني - مدير العلاقات العامة بالبنك المركزي - السماح لنا بأخذ وجهة نظر البنك عن المشكلة أوضح عبدالكريم الراعي - وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع العمليات المصرفية المحلية في أحد تصريحاته أن السيولة التي يستقبلها البنك وفروعه في المحافظا ت من إيرادات الجهات الحكومية وكذا إيدعات البنوك التجارية غير مصنفة »نظيف - تالف« حيث يقوم بهذا العمل البنك المركزي وكذا فروعه في المحافظات ويتحمل كافة الأعباء المترتبة على ذلك والذي يتم بشكل يومي من خلال عملية العد والفرز »اليدوي - الآلي« ووفق القواعد والإجراءات والضوابط المعدة من البنك والتي من خلالها يتم تصنيف الأوراق النقدية التالفة أو غير القابلة للتداول والمتمثلة في الأوراق »المتسخة - الممزقة - الملتصقة والمهترئة نتيجة التداول - مختلفة الألوان - مختلفة الأرقام - اختلاف اللون عن الورقة الأصلية« وكون الغالب في المدفوعات أي التسويات المالية السائدة في بلادنا هي النقد«cash » علاوة على تعدد أشكال العبث الذي تتعرض له الأوراق النقدية، مما يؤدي إلى زيادة الأوراق النقدية التالفة وبالتالي نجد أن الأوراق النقدية التالفة يومياً بالمركز الرئيسي تتفاوت ما بين« 70 -60 »مليون ريال ومن كافة الفئات، وزيادة حجمها مرهون بفترة تداولها في السوق ونوع العبث الذي تعرضت له، كما أن هذه الأوراق تخضع للتدقيق والمراجعة من أكثر من مصدر بالبنك بغرض التأكد من سلامة العد وكذا دقة التصنيف لها وفقاً للتعليمات النافذة.

ويضيف الراعي: البنك يلجأ إلى الإحراق والإهلاك للأوراق النقدية التالفة من أجل الحفاظ على العملة وإظهارها بمظهر مشرف ويتم الإحراق وفق القواعد والإجراءات والضوابط المعدة من قبل البنك.

معالجات

أجمع كل من تحدثوا إلينا في سياق هذا التحقيق الصحفي على أن المعالجات المثلى للمشكلة تتمثل بإيجاد رقابة صارمة وإجراءات رادعة ورفع أسعار الفائدة للبنوك التجارية والتوعية المستمرة بأهمية العملة الوطنية وضرورة الحفاظ عليها من أشكال العبث المتعددة والمستمرة على مدار الساعة.

" 70 مليون ريال حصيلة ما يرصده البنك المركزي يومياً من الأوراق النقدية التالفة

" الأشخاص غير المستقرين نفسياً هم الأكثر عبثا بالعملة

" مختصون: قلة الوعي وغياب الاجراءات الصارمة من أسباب الظاهرة